



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединенных Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة



## لجنة الشؤون الدستورية والقانونية

الدورة التاسعة عشرة بعد المائة

روما، 9-11 أكتوبر/تشرين الأول 2023

أنشطة فرع قانون التنمية - تقرير للإحاطة

### أولاً - مقدمة ومعلومات أساسية

1- يقوم فرع قانون التنمية التابع لمكتب الشؤون القانونية في منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) بتزويد المنظمة وأعضائها بالمشورة بشأن الوسائل القانونية والمؤسسية المتاحة لدعم التحوّل المستدام والشامل للنظم الزراعية والغذائية. وبالأخصّ، يُساعد فرع قانون التنمية الأعضاء على إنشاء أطر تنظيمية تحكم سلسلة القيمة الزراعية والغذائية. وتوفر هذه الأطر أساساً قانونياً منظماً لتطوير وإدارة ومراقبة إنتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها واستهلاكها، فضلاً عن تعزيز الاستخدام المستدام وحماية الموارد الطبيعية والبيئة. وتعمل الأطر التنظيمية أيضاً على تهيئة بيئة تمكينية للاستثمار والابتكار والتوزيع العادل للمنافع على امتداد سلسلة القيمة الزراعية والغذائية. وهي تؤدي دوراً حاسماً في توفير الحماية القانونية وآليات الانتصاف.

2- وفي الآونة الأخيرة، تزايد الاهتمام بالحاجة إلى وضع أدوات تنظيمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والأفضليات الأربع التي تدعم تنفيذ خطة عام 2030 ضمن الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2022-2031. وهذا يبرز الدور الأساسي الذي يؤديه فرع قانون التنمية في تحقيق المهام الأساسية لمنظمة الأغذية والزراعة، ولا سيما في ما يتعلق بما يلي:

"تيسير ودعم عمل البلدان والشركاء الآخرين من أجل وضع وتنفيذ الصكوك المعيارية ووضع المواصفات لنظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولاً وقدرة على الصمود واستدامة، مثل الاتفاقات الدولية ومدونات السلوك والمواصفات الفنية والتكنولوجيات ذات الصلة والأدوات الرقمية والممارسات الجيدة وغير ذلك".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> منظمة الأغذية والزراعة، 2021، الصفحة 17 من الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031.

3- ويُقدّم فرع قانون التنمية تقرير الإحاطة هذا بشأن التوسع المستمر لنطاق عمله بما يتماشى مع برنامج عمل المنظمة وأولوياتها، موجّهًا بالدعوات المتزايدة إلى وضع أطر قانونية لدعم النظم الزراعية والغذائية، ولا سيما مكافحة آثار تغير المناخ في قطاعي الأغذية والزراعة.<sup>2</sup> وهو يُبيّن الحالة الراهنة لمبادرات مكتب الشؤون القانونية من أجل اتباع نهج متسق وعملي بدرجة أكبر للنهوض بولاية فرع قانون التنمية. وأخيرًا، تتناول هذه الوثيقة تعزيز قدرات فرع قانون التنمية على تقديم المساعدة الفنية الملائمة والحسنة التوقيت لبناء نظم زراعية وغذائية مستدامة.

4- وواصل فرع قانون التنمية، منذ إصدار تقريره الأخير، العمل مع الشركاء الداخليين والخارجيين لتعزيز الأطر القانونية الوطنية لدعم التحوّل الشامل والمستدام للنظم الزراعية والغذائية. وترد أبرز أشكال الدعم التي يقدّمها فرع قانون التنمية في الجزء الأول من الملحق على الويب. ويمكن الاطلاع على لمحة عامة على المساعدة القانونية والفنية التي يقدمها فرع قانون التنمية للأعضاء في الجزء الثاني من الملحق على الويب، أما الجزء الثالث من الملحق على الويب فيقدّم لمحة عامة عن الأطر المعيارية.

## ثانيًا - الأنشطة والنتائج والعمل المستقبلي

### ألف - وضع المعاهدات الدولية وتنفيذها

5- غالبًا ما يتعاون فرع قانون التنمية مع الوحدات الفنية في إطار مشاركة المنظمة في المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدات جديدة. وهو يدعم أيضًا تنفيذ المعاهدات القائمة، من خلال المشاركة في الدورات التي تعقدتها أجهزتها الرئاسية، وتنفيذ قرارات ومقرّرات هذه الأجهزة الرئاسية المتصلة بالمنظمة. وإذ تنطوي مساهمة فرع قانون التنمية على مجموعة فريدة من أشكال المشورة التي يقدّمها الخبراء للأعضاء بشأن مختلف جوانب القانون الدولي والمسائل المواضيعية والفنية، فإنها تؤدي إلى تحسين نواتج عملية التفاوض والتنفيذ الفعال للصكوك القائمة. وتمتد المشورة التي يُسديها أيضًا لتشمل إدماج المتطلبات المنصوص عليها بموجب الصكوك الدولية في التشريعات الوطنية أو الأطر السياسية.

#### (1) الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام

6- دعم فرع قانون التنمية إسهام منظمة الأغذية والزراعة في المؤتمر الحكومي الدولي المنعقد برعاية الأمم المتحدة، وفقًا لقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم [249/72](#) و [292/69](#) "لإعداد نص صك دولي ملزم قانونًا، يبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، وذلك بغية وضع الصك المذكور في أقرب وقت ممكن".<sup>3</sup> ووافقت اللجنة الحكومية الدولية على إصدار النصّ النهائي في مارس/آذار 2023 واعتمدت الاتفاق في دورتها الخامسة المستأنفة في يونيو/حزيران 2023. وساهمت مشاركة فرع قانون التنمية في ضمان عدم تقويض الصكوك الدولية والإقليمية القائمة، ومن بين أمور أخرى،

<sup>2</sup> تستند المعلومات إلى تقارير السابقة للجنة الشؤون الدستورية والقانونية، مما يعكس استجابات فرع قانون التنمية إلى توصيات لجنة الشؤون الدستورية والقانونية ذات الصلة التي وافق عليها المجلس. انظر الفقرتين 28 و 29 من الوثيقة L 150/2؛ والفقرات 22 إلى 25 والفقرة 3 من الموجز من الوثيقة CL 165/12، والفقرة 28 من الوثيقة CL 165/REP.

<sup>3</sup> الفقرة 1 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة [A/RES/72/249](#).

استشارة أجهزة مصايد الأسماك عند إنشاء مناطق بحرية محمية، وإجراء تقييمات الأثر البيئي والأبحاث العلمية البحرية. ويقوم فرع قانون التنمية وشعبة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في منظمة الأغذية والزراعة بتحليل الآثار المترتبة عن الاتفاق حتى تكون المنظمة مستعدة لتقديم المشورة للأعضاء بشأن تنفيذه وتنمية القدرات المرتبطة به حالما يدخل الاتفاق حيز التنفيذ.

(2) لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً  
بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، لا سيما في البيئات البحرية

7- يدعم فرع قانون التنمية والأقسام الفنية في منظمة الأغذية والزراعة مداولات لجنة التفاوض الحكومية الدولية المنشأة بموجب قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة رقم 14/5 الصادر في مارس/آذار 2022 من أجل وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية (معاهدة التلوث بالمواد البلاستيكية). وعلى وجه الخصوص يساهم فرع قانون التنمية بتقديم تعليقات عن نطاق الصك القانوني الذي سيتم وضعه ونوعه.

8- ويدعم فرع قانون التنمية أيضاً وضع مدونة السلوك الطوعية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الاستخدام المستدام للمواد البلاستيكية في مجال الزراعة، إلى جانب وضع معاهدة التلوث بالمواد البلاستيكية، بعد أن قام سابقاً بدعم صياغة وثيقة عُرضت على لجنة الزراعة في دورتها الثامنة والعشرين.<sup>4</sup> وقد تناولت هذه الوثيقة كيف يمكن لصك غير ملزم قانوناً أن يُكْمَل تنفيذ معاهدة مستقبلية بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية في قطاعي الأغذية والزراعة.

(3) اتفاقية منظمة الصحة العالمية أو اتفاقها أو أي صك دولي آخر  
بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها

9- تُشارك المنظمة، بصفتها عضواً في الشراكة الرباعية التي تضم منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، كمراقب في مفاوضات هيئة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية أو اتفاق أو أي صك دولي آخر بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها. وتم إنشاء هيئة التفاوض الحكومية الدولية عقب الدورة الاستثنائية الثانية لجمعية الصحة العالمية في عام 2021، استجابة لجائحة كوفيد-19، من أجل تعزيز التضامن والإنصاف داخل المجتمع الدولي وفي إطار الجهود التي يبذلها.<sup>5</sup> وتدعو الشراكة الرباعية إلى اتباع نهج شامل للوقاية من الجوائح، ومعالجة أسبابها الجذرية من خلال اتباع نهج صحة واحدة والاعتراف بأهمية التفاعل بين الإنسان والحيوان والبيئة في الوقاية من الأمراض ومكافحتها.

<sup>4</sup> الوثيقة COAG/2022/16 المعنونة "توجيهات بشأن استخدام المواد البلاستيكية الزراعية".

<sup>5</sup> جمعية الصحة العالمية، الدورة الاستثنائية الثانية، 2021، (SSA2(5)، عالم متضامن: إنشاء هيئة تفاوض حكومية دولية لتعزيز الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها.

10- وقام فرع قانون التنمية بدعم عملية استعراض مشروع الصك الذي وضعه مكتب هيئة التفاوض الحكومية الدولية، فاقترح إدخال تعديلات على النص وإعداد مواد خاصة بالدعوة لمجموعة البلدان التي يوجد مقرها في جنيف والتي تضم مجموعة أصدقاء نهج صحة واحدة. وساهم فرع قانون التنمية أيضاً في استعراض الإعلان السياسي الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها في 20 سبتمبر/أيلول 2023 في نيويورك.<sup>6</sup>

(4) اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك

11- تم اعتماد الاتفاق بشأن الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك في 17 يونيو/حزيران 2022 خلال انعقاد المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية.<sup>7</sup> وتعتبر المادة 7 من الاتفاق أنّ منظمة الأغذية والزراعة هي إحدى المنظمات الدولية المختصة بتنفيذ الاتفاق. وشارك فرع قانون التنمية في الجهود التي بذلتها المنظمة لدعم المفاوضات المتعلقة بالاتفاق. وهو يستعد لإطلاق مبادرات رامية إلى تنمية قدرات أعضاء منظمة التجارة العالمية من أجل مساعدتهم على تنفيذ الاتفاق.<sup>8</sup>

(5) تنفيذ اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض

12- يتعاون فرع قانون التنمية مع أمانة اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض بشأن تنفيذ هذه الاتفاقية في قطاع مصايد الأسماك. وفي إطار هذا التعاون، شارك فرع قانون التنمية في تنظيم ثلاث حلقات عمل تدريبية إقليمية حول هذه المواضيع لممثلين عن الاتفاقية والسلطات الوطنية المعنية بمصايد الأسماك. ونُظمت حلقة العمل الأولى لتسعة بلدان في المحيط الهادئ في عام 2021، والثانية لأحد عشر بلداً من منطقة البحر الكاريبي في عام 2022 والثالثة لثلاثة عشر بلداً ناطقاً باللغة الإسبانية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مايو/أيار 2023. وفي الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة المعنية بالحيوانات التابعة لاتفاقية التجارة الدولية، نظّم فرع قانون التنمية وأمانة الاتفاقية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي حدثاً جانبياً بشأن تعزيز التعاون المؤسسي لتحسين نتائج الاستدامة والمشروعية في قطاع مصايد الأسماك. ويعمل فرع قانون التنمية حالياً على إنشاء قاعدة بيانات للتشريعات الوطنية ذات الصلة باتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (CITES-LEX)، وهي قاعدة بيانات فرعية تشريعية جديدة، مخصصة لتنفيذ الاتفاقية.

<sup>6</sup> رسالة من رئيس الجمعية العامة، الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، رسالة مشتركة من الاجتماع الرفيع المستوى - المشروع الأولي للإعلان السياسي.

<sup>7</sup> اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك، متاح على الرابط التالي: <https://docs.wto.org/dol2fe/Pages/SS/directdoc.aspx?filename=q:/WT/MIN22/33.pdf&Open=True>.

<sup>8</sup> تمثّلت إحدى أحدث مساهمة قدمها فرع قانون التنمية في توفير إسهامات في حدث مرتبط بالأسبوع الختامي للسنة الدولية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الحرفية، في 31 مارس/آذار 2023، حيث تم إبراز الآثار المحتملة للاتفاق بشأن الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق والحاجة إلى توفير الحماية القانونية لهذه المصايد.

13- ويتناول عمل المنظمة بشأن برنامج الإدارة المستدامة للحياة البرية أيضًا المسائل المتعلقة باتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، وهو يدعم شعبة الغابات في تحديد السبل الكفيلة بتعزيز التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة والاتفاقية في مجال الحياة البرية.

14- ويهتم أعضاء الاتفاقية بشكل متزايد بالعمل بشأن التفاعل بين التجارة الدولية في الأنواع المحمية والحركة الدولية لمسببات الأمراض وانتشار الأمراض. وبالاستناد إلى الأطر القانونية والجوانب القانونية ذات الصلة التي تدعم تدخلات منظمة الأغذية والزراعة، يعمل فرع قانون التنمية، كجزء من فريق نهج صحة واحدة التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، على ضمان التعاون المناسب بين الاتفاقية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن المسائل المتعلقة بإدارة الأمراض الحيوانية المنشأ والأمراض الحيوانية في نطاق الاتفاقية.

#### باء- التطلع إلى المستقبل: نهج برامجي لتقديم المساعدة القانونية

15- قدّم فرع قانون التنمية، لأكثر من 30 عامًا، المساعدة الفنية القانونية لأعضاء المنظمة. وقد تحقّق ذلك بشكل رئيسي من خلال مشاريع التعاون التقني الممولة في إطار برنامج التعاون التقني التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، أو مشاريع التعاون العالمي التي تموّلها البلدان المانحة أو المرافق العالمية مثل مرفق البيئة العالمي أو البنك الدولي أو الصندوق الأخضر للمناخ. وتقدّم هذه المساعدة في شكل استجابة لطلبات محددة تقدمها البلدان، وفي معظم الحالات، كمكوّن قانوني للمشاريع التي تُبادر بها واحدة أو أكثر من الشعب التقنية أو المكاتب اللامركزية في المنظمة.

16- واستجابة للطلبات المتزايدة، ومع مراعاة التعقيدات والتحديات المتأصلة في حوكمة النظم الزراعية والغذائية، أقرّ فرع قانون التنمية بالحاجة إلى اعتماد نهج برامجي أكثر منهجية وتكاملاً في المساعدة القانونية التي تقدمها المنظمة. ويسمح هذا النهج الأوسع بمعالجة الأبعاد المتعددة الأوجه والمشاركة بين القطاعات للوائح النظم الزراعية والغذائية بشكل أكثر فعالية. كما أنه يسهل تحديد المواضيع والتحديات القانونية المشتركة عبر البلدان والأقاليم والقطاعات. وسيضمن هذا النهج إحداث أثر محدد الأهداف وطويل الأجل من خلال المبادرات التي تقوم ببناء القدرات القانونية، وتعزيز الحوكمة الشاملة والفعالة، ودعم الامتثال وتعزيز جهود إنفاذ القانون. وهذه البرامج، الموضحة أدناه، كانت قيد الإعداد وهي الآن في طريقها إلى التنفيذ.

17- وفي هذا السياق، اتبع فرع قانون التنمية أيضًا نهجًا أكثر دينامية لتخصيص الموارد وجمعها. وعادة ما ساهم فرع قانون التنمية بشكل أساسي بمكونات قانونية محدودة تُكمل التدخلات التقنية. والآن، بات يُعترف بالحاجة الأساسية إلى وجود تنظيم فعّال ومستدام من خلال وضع الدعم القانوني في صميم التدخلات التقنية وكذلك في طلبات الحصول على الموارد لتنفيذ هذه التدخلات، وبالتالي مساعدة أعضاء المنظمة بشكل أفضل على تحويل النظم الزراعية والغذائية الخاصة بهم لجعلها أكثر استدامة. وعلى هذا النحو، يعتمد فرع قانون التنمية نهجًا أكثر استباقية لحشد الموارد، لا سيما لدعم المبادرات الموضحة أدناه.

(1) الحوكمة من أجل نظم زراعية وغذائية مستدامة: تعزيز التشريعات وبناء القدرات على دعم التنفيذ والامتثال والإنفاذ

18- تمّ تصميم برنامج تنفيذ قوانين النظم الزراعية والغذائية والامتثال لها وإنفاذها (PICEASL) لمواجهة التحديات الكبيرة الناشئة عن عدم كفاية القدرات والموارد الوطنية، مما أدى إلى ضعف التنفيذ في القطاعين الزراعي والغذائي. وإدراكاً للدور الحاسم الذي تؤديه التشريعات في تحقيق هذه الأهداف، ستساعد هذا البرنامج البلدان على تعزيز قدراتها على التنفيذ والامتثال والإنفاذ، مما يضمن احتفاظ هذه الأدوات التنظيمية بمعنى حقيقي وبتأثير دائم. وسيدمج هذا البرنامج أيضاً عناصر تضمن أو تُوفّر روابط بالمبادرات التكميلية من أجل بناء قدرات جوهرية ومستدامة، بما في ذلك تدريب المدربين على قانون النظم الزراعية والغذائية المستدامة، وإضفاء الطابع المؤسسي على التعلّم مدى الحياة وتعميم تقييمات الأثر التنظيمي في تقديم المساعدة القانونية لأعضاء المنظمة.

19- ومنذ إصدار التقارير الأخيرة المقدمة إلى لجنة الشؤون الدستورية والقانونية والمجلس، تم اتخاذ خطوتين مهمتين. أولاً، تم تقديم طلب بتمويل برنامج تنفيذ قوانين النظم الزراعية والغذائية والامتثال لها وإنفاذها إلى آلية المساهمات الطوعية المرنة التابعة للمنظمة، الممولة من برنامج العمل والميزانية. وثانياً، أسفرت المشاركة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ وأقل البلدان نمواً في أفريقيا الجنوبية عن استجابة إيجابية، حيث أعربت جميع البلدان عن حرصها على تنفيذ البرنامج في بلدانها.

(2) دعم التأهب على مستوى التشريعات لمعالجة آثار تغير المناخ

20- يُعدّ القطاع الزراعي<sup>9</sup> أكبر مساهم في غازات الدفيئة غير ثاني أكسيد الكربون. وتؤثر زيادة التقلبات المناخية وتواتر الظواهر الجوية القصوى سلباً على الإنتاج الزراعي. ونتيجة لذلك، تتكبد العديد من اقتصادات البلدان النامية المعتمدة على القطاع الزراعي خسائر سنوية في الناتج المحلي الإجمالي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأضرار التي لحقت بصغار المنتجين والمجتمعات الزراعية الريفية غير متناسبة، مع تزايد الآثار على الأمن الغذائي وسبل العيش، مما يؤدي إلى الهجرة الناجمة عن تغيير المناخ والصراعات المرتبطة بها.

21- وحظيت علاقة القطاع الزراعي بتغير المناخ باهتمام أقل نسبياً من القطاعات الأخرى في ما يتعلق بالأطر القانونية والسياساتية. ويتطلّب ضمان تحويل الالتزامات العالمية المتعلقة بتغير المناخ إلى أعمال هادفة على المستوى الوطني أطراً تنظيمية ومؤسسية وطنية قوية لضمان "التأهب على مستوى التشريعات". وتضمن الأطر القانونية الزراعية الحسنة التصميم والمستندة إلى أفضل العلوم المتاحة وأفضل الممارسات العالمية والمستنيرة بالأولويات السياسية، أن يكون البلد في وضع جيد لتنفيذ أهدافه المتعلقة بتغير المناخ بطريقة مستدامة، وبالتالي تعزيز حالة تأهبه.

<sup>9</sup> تتمثل انبعاثات غازات الدفيئة، وخاصة تلك الناتجة عن الثروة الحيوانية وزراعة الأرز، بما في ذلك السماد وإدارة المغذيات وحرق الكتلة الحيوية، بشكل رئيسي في غاز الميثان (CH<sub>4</sub>) وأكسيد النيتروز (N<sub>2</sub>O).

22- وقام فرع قانون التنمية ووحدة الصندوق الأخضر للمناخ التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة بإعداد مذكرة معلومات عن أنشطة التأهب من أجل صياغة اقتراحات لتحسين التأهب على مستوى التشريعات في مجال الزراعة الذكية مناخياً، كجزءٍ من جهود التأهب التي تبذلها البلدان النامية. وأعربت دولتان من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ مؤخراً عن اهتمامهما بالاقتراح المتعلق بأنشطة التأهب الصادر عن فرع قانون التنمية بقصد التعاون في هذا المجال خلال الفترة 2023-2024.

(3) قاعدة بيانات التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية بشأن الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية المتجددة (FAOLEX): الابتكارات الرقمية لتحسين الوصول إلى القانون والخدمات القانونية

23- تحافظ قاعدة بيانات التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية بشأن الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية المتجددة على التزامها بزيادة مجموعة الوثائق القانونية والسياساتية التي يجوزتها وتحسينها، مع التركيز بشكل خاص على الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية. ويواصل فرع قانون التنمية تقديم المساعدة القانونية الفنية باستخدام قاعدة البيانات هذه كمصدر للمعلومات القانونية ومنفعة عامة عالمية مع الاستثمار في الوقت ذاته في الابتكار الرقمي. ويتمثل أحد الابتكارات الواعدة لقاعدة البيانات في وضع أداة للتشغيل الآلي مصممة خصيصاً لتحديد البيانات الوصفية الموضوعية لقاعدة البيانات في الوثائق النصية، بوصفها إحدى المهام المتنوعة التي يضطلع بها أخصائيو المعلومات القانونية في قاعدة البيانات هذه. وتساعد هذه الأداة هؤلاء الأخصائيين عن طريق مسح الوثائق ضوئياً وتوفير المصطلحات المقترحة المستمدة من تصنيف قاعدة البيانات، وبالتالي تحسين جودة إدخال البيانات وتمكين المستخدمين النهائيين من تصفح البيانات بشكل أفضل باستخدام ترميز أكثر دقة وشمولاً.

24- وتلتزم قاعدة البيانات بمواصلة تعزيز قدراتها. وتشمل الابتكارات المقترحة نقل الموقع الإلكتروني لتكون تجربة المستخدم سلسلة واستخدام الأدوات والابتكارات المتاحة لتعزيز دعم المستخدم، وتصنيف مجموعة وثائقها الكاملة (حوالي 200 000) لتعكس توافقها مع أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها، ولزيادة أتمتة عملية إدخال البيانات وجمع الوثائق وإدراج المطبوعات القانونية لمنظمة الأغذية والزراعة في سجلها.

### ثالثاً- الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب اللجنة

25- إنّ اللجنة مدعوة إلى الأخذ علماً بتقرير الإحاطة هذا وإلى تقديم ما تراه مناسباً من توجيهات. وقد ترغب اللجنة في النظر في المسائل التالية على وجه الخصوص:

(أ) التأكيد على أهمية الأطر القانونية الوطنية والدولية السليمة - بما في ذلك الأطر التي وُضعت خارج المنظمة - لدعم التحوّل الشامل والمستدام للنظم الزراعية والغذائية؛

(ب) والاعتراف بالإسهام الذي يقدمه مكتب الشؤون القانونية في منظمة الأغذية والزراعة عن طريق فرع قانون التنمية التابع له، فضلاً عن الحاجة إلى توفير موارد كافية لدعم الأعضاء في وضع الأطر القانونية الوطنية الخاصة بهم.